



السوريون يواجهون خطر الجوع

## الجفاف يخذل توقعات دمشق لحصار قياسي من القمح

### البلاد أمام أزمة غذاء حادة في الأشهر المقبلة

وقال لوسائل إعلام رسمية في نوفمبر الماضي إن البلاد تواجه ضغوطا اقتصادية لا متناهية وإن "غذائنا يعني وجودنا".

ووفقا لبيانات منظمة فاو فقد أدت زيادة في المحصول العام الماضي إلى رفع سقف التوقعات بعد أن ارتفع بواقع 52 في المئة مقارنة بمتوسط خمس سنوات.

وقال مصطفى الطحان (36 عاما) وهو مزارع في ريف حماة الشمالي "زرعت 80 دونما لدي على أمل أن يكون موسما جيدا... خسرت كل شيء والعائد قليل للغاية مع قلة الأمطار".

**1.5**  
مليون طن على الأقل تحتاج دمشق استيرادها هذا العام، بحسب تقديرات منظمة فاو

ولا يزال نحو 70 في المئة من إنتاج القمح خارج نطاق سيطرة الحكومة ووضعها بصفتها المشتري الوحيد وقد أجبرها ذلك على المنافسة بمضافة سعر الشراء هذا الموسم إلى 900 ليرة (0.36 دولار) للكيلوغرام أو ما يتراوح بين 300 و320 دولارا للطن.

لكن من غير المرجح أن تحصل دمشق على أي إمدادات من المزارعين في المناطق الخاضعة لسيطرة إدارة يقودها الأكراد في الشمال الشرقي، حيث ينمو أكثر من 60 في المئة من قمح البلاد.

وتتوقع الإدارة التي يقودها الأكراد وتتمتع بحكم ذاتي أن تجمع ما يقارب نصف محصول العام الماضي الذي بلغ 850 ألف طن بسبب نقص الأمطار وانخفاض منسوب المياه على ضفتي نهر الفرات حيث قل خمسة أمتار على الأقل.

ومنعت الإدارة الكردية حتى الآن أي عمليات بيع خارج مناطقها إضافة إلى عرضها أسعارا أعلى على المزارعين مقومة بالدولار لمنعهم من البيع لدمشق. وقال مسؤولون أكراد إن تحديد سعر الشراء عند 1150 ليرة (0.46 دولار) للكيلوغرام بمبلغ أعلى بكثير مما نظره دمشق جاء لضمان حصول الإدارة في الشمال الشرقي على أكبر كمية ممكنة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ونسبت وكالة رويترز إلى سلمان بارودو رئيس مجلس الاقتصاد والزراعة في المنطقة والمعني بشراء الحبوب لدى الإدارة الكردية، قوله إن "هذا الموسم كان سيئا للغاية بما سيؤثر بشكل كبير على إنتاج الغذاء".

وقال مصدران كرديان آخران إن السلطات الكردية، التي لها صلات تجارية مكثفة مع دمشق، رفضت حتى الآن وساطة روسية للسماح للمزارعين في مناطقها ببيع جزء من محصولهم لدمشق مثلما حدث في سنوات سابقة.

شكل مسؤولون وتجار ومزارعون سوريون في تقديرات الحكومة بشأن الحصاد القياسي للقمح في الموسم الحالي، الذي أعلن عنه رئيس النظام بشار الأسد بسبب موجة الجفاف التي تضرب منطقة الشرق الأوسط، في ظل توقعات بالمزيد من المتاعب للسكان الذين يعانون أصلا من الأزمات منذ أكثر من عشر سنوات، في الحصول على الغذاء في الفترة المقبلة.

من القمح سنويا لتوفير الغذاء لتلك المناطق.

وتحدث وزير الزراعة السوري محمد حسان قطنا عن مصير المحصول المحلي خلال جولة مع فريقه الأسبوع الماضي في محافظة الحسكة الواقعة في الشمال الشرقي للبلاد، والتي تعتبر سلة الخبز في البلاد، لكن أغلب المحصول هناك في يد الأكراد.

وقال قطنا إن "أثر التغير المناخي كان واضحا أثناء الجولة إذ تم استبعاد مناطق الزراعة المعتمدة على الأمطار وحتى المناطق التي تُروى انخفض محصول القمح فيها إلى النصف".

ووفقا لخبريين في الأمم المتحدة فقد يعني ذلك أن نصف المساحات المزروعة على الأقل والبالغة 3.7 مليون فدان (نحو 1.5 مليون هكتار) سيستبعد.

وقدر كبير من القمح المحلي المطلوب لتعزيز برنامج الدعم الحكومي للخبز. ومع نقص الكميات قد تجد دمشق نفسها في ورطة مع استمرار العقوبات الغربية على اقتصادها العليل.

وانهكتت المشكلات المالية في سوريا بالفعل في موجات نقص في الخبز في العام الماضي وشكا سكان من الانتظار في طوابير طويلة للحصول على الخبز في أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إذ اضطروا في بعض الأحيان للانتظار لما يصل إلى خمس ساعات.



وقال برنامج الأغذية العالمي في مارس إن عدا قياسيا من السوريين بلغ 12.4 مليون نسمة أي أكثر من 60 في المئة من السكان يعني من انعدام الأمن الغذائي والجوع، وهو ضعف الرقم المسجل في 2018.

وذكر البنك الدولي أن اعتماد السوريين على الخبز المدعم يتزايد إذ دفع التضخم الهائل أسعار الغذاء إلى الارتفاع بأكثر من 200 في المئة العام الماضي.

وناشد قطنا المزارعين من قبل لإعطاء أولوية لزراعة القمح هذا العام، حتى يتسنى للشعب أن ياكل مما يزرع.

دمشق - أخذت انطباعات العاملين في القطاع الزراعي السوري في ما يتعلق بحسابات محصول القمح للموسم الحالي مدى صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، خاصة مع تأكدهم بأن الحصاد سيقل كثيرا عن تقديرات الحكومة، التي اعتبرها مسؤولون وتجار ومزارعون مبالغ فيها بسبب موجة الجفاف.

وأظهرت تقديرات أولية من مسؤولين محليين وخبراء دوليين أن حملة "عام القمح"، التي أطلقها رئيس النظام بشار الأسد معرضة للخطر بعد انخفاض في معدل هطول الأمطار بما أحدث فجوة في الواردات تبلغ 1.5 مليون طن على الأقل.

ومن المتوقع أن تزيد المشكلات الزراعية ونقص التمويل للواردات والضغوط على الاقتصاد السوري، الذي يرزح بالفعل تحت وطأة صراع مستمر منذ عشر سنوات وعقوبات أميركية وانهايار مالي في لبنان المجاور وتبعات جائحة كوفيد - 19.

واعتادت سوريا إنتاج 4 ملايين طن من القمح كل موسم وكانت قادرة على تصدير 1.5 مليون طن سنويا. لكن انخفاض الإنتاج حاليا يضع حكومة الأسد تحت ضغوط متزايدة لاستيراد الحبوب.

وقالت روسيا، وهي من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم وحليفة الأسد، إنها ستبيع مليون طن من الحبوب لسوريا على مدار العام لمساعدتها على أربعة ملايين طن.

لكن وصول الشحنات تباطأ خلال السنوات الأخيرة مع تزايد شح التمويل، ولم تظهر بيانات الجمارك المتاحة أي إمدادات كبرى لسوريا.

ويقدر مسؤولون وخبراء في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن هناك حاجة إلى 1.5 مليون طن على الأقل من واردات القمح. وقالوا إن استهداف الحكومة شراء 1.2 مليون طن محليا يبدو حاليا غير واقعي إلى حد كبير.

ويقول عبدالله خضر (49 عاما) وهو مالك لأرض ومزارع في محافظة الرقة لوكالة رويترز إن "نقص الأمطار يعني أن محصوله سيكون ربع ما كان عليه في العام الماضي تقريبا".

ويحاول الأسد تجنب التعرض للضغوط من أجل ضمان استمرار تدفق إمدادات السلع الأولية الاستراتيجية مثل القمح إلى المؤيدين له في المناطق التي تخضع لسيطرته وتجنب خطر حدوث اضطرابات.

وتحتاج الحكومة السورية إلى ما يتراوح بين مليون و1.5 مليون طن

## إيران تطمح لعودة سريعة إلى أسواق النفط

حوالي 78 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات مخزنة بحرا بالمقارنة مع 41 مليون برميل في الفترة نفسها من العام الماضي. وأضاف "عدد كبير من الناقلات راسية بالفعل بالقرب من أسواق شرق آسيا، ولذا فهي مسألة أيام".

وقال مصدران بقطاع الشحن البحري إن ناقلات تحوي ثمانية ملايين برميل من النفط الإيراني والمكثفات موجودة في المياه قبالة ساحل سنغافورة لنقل النفط عند الضرورة.

وقال متعامل صيني كبير إن إيران قلصت الصادرات إلى الصين في شهري أبريل ومايو وضخت كميات أكبر في مخزوناتهما، ربما بهدف البيع بسعر أعلى عندما ترفع العقوبات.

ووفقا لتقديرات شركات أف.جي. إي واي.أتش.أس ماركت وأويل إكس تدور كميات النفط الإيراني في المخزون العائم بين 50 و60 مليون برميل.

وقالت شركتا أف.جي. إي واي.أتش. أس إن أغلب المخزون النفطي الإيراني العائم من المكثفات التي تعد مادة خاما مفضلة لدى مصانع البتروكيماويات في الصين وكوريا الجنوبية والإمارات.

وتقول أف.جي. إي إن لدى إيران مخزونا من النفط يبلغ حوالي 120 مليون برميل من الخام والمكثفات مخزنة براء، حوالي ثلثها في منشآت تخزين خارجية موجودة في الصين أساسا.

وقال مصدران تجاريان غربيان إن برميل متاحة في تلك المنطقة من الصين مخصصة للنفط الإيراني.

وقال متعامل صيني مطلع إن عدا يعد على أصابع اليد الواحدة من الشركات، أغلبها شركات صينية خاصة دخلت السوق في العامين الأخيرين، عمدت إلى تاجير مساحات تخزين براء في إقليم شانغونغ الشرقي مركز مصافي التكرير المستقلة في الصين وفي إقليم لياونينغ بالشمال الشرقي.

وقدر المتعامل أن 13 مليون برميل من مساحات التخزين مخصصة لتخزين النفط الإيراني.

وتوقعا للتوصل إلى اتفاق في الأسابيع أو الأشهر المقبلة تعمل شعبة التسويق في شركة النفط الوطنية الإيرانية على التواصل مع زبائنها القدامى.

يستبعد الكثير من المحللين أن تعود إيران بسرعة إلى أسواق النفط كما يأمل المسؤولون في طهران بالنظر إلى العقبات الكثيرة التي لا تزال عالقة أمامها قبل أن تحقق حلمها، خاصة أن ذلك مقترن برفع العقوبات الأميركية عنها، والتي هي مرتبطة بدورها بما ستؤول إليه المفاوضات النووية.

لندن/سنغافورة - يرجح متعاملون ومصادر بصناعة النفط أن تتمكن إيران بسرعة من تصدير ملايين البراميل من النفط الذي استخرجه وخزنته، في حال توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي.

وقال أربعة متعاملين في قطاع الطاقة لوكالة رويترز إن طهران تعمل على نقل النفط استعدادا لاستئناف طرحه في السوق في نهاية المطاف.

وبدأت الولايات المتحدة وإيران منتصف هذا الشهر جولتهما السادسة من المحادثات المباشرة لإحياء الاتفاق النووي المبرم في 2015، ولكن المفاوضات توقفت الأحد الماضي بعد فوز القاضي المتشدد إبراهيم رئيسي في انتخابات الرئاسة الإيرانية. وقال دبلوماسيان إنهما يتوقعان توقفا بيوم حوالى عشرة أيام.

ويشهد الطلب على الوقود ارتفاعا بالتزامن مع تعافي النشاط الاقتصادي العالمي من تداعيات جائحة كوفيد - 19، ويتوخى منتجو أوبك وحلفاؤهم الحذر في ما يتعلق بزيادة العرض لأسباب منها تجنب إصابة السوق بصدمة إذا عاد الإنتاج الإيراني.

وقال فلوريان فالر الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة أويلكس الاستشارية "من منظور كلي من المنظر إلا تسبب عودة النفط الإيراني إلى السوق إفساد نوايا مجموعة أوبك+ لزيادة الإنتاج تدريجيا ما دام الطلب يواصل الانعاش في أوروبا والولايات المتحدة".

ووفقا لبيانات شركة كبلر لمعلومات السوق عمدت إيران في الأشهر الأخيرة إلى زيادة حجم الخام الذي تخزنه في الناقلات النفطية، في خطوة ربما تكون استعدادا لاستئناف الصادرات. وبعض هذه الناقلات موجودة بالفعل في آسيا التي تعد تاريخيا أكبر سوق للنفط الإيراني.

وقال هومايون فلكشاهي المحلل النفطي في كبلر "نقدر حاليا أن

وتملك إيران رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم وتعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات الخام. وقال مسؤولون في وزارة النفط الإيرانية إن بلدهم يعززم زيادة الإنتاج إلى 3.8 مليون برميل يوميا من 2.1 مليون برميل يوميا إذا توصلت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن والحكومة الإيرانية إلى اتفاق.

وسعيد ذلك إنتاج إيران إلى مستواه قبل فرض العقوبات، لكنه سيسبب قلقا بسبب انخفاض مستوى الاستثمار على مدار سنوات في حقول النفط الناضجة وتقلص الإنتاج بتسعة في ظل العقوبات.

وقالت شركات لاستشارات الطاقة ومتابعة الأسواق إن "من المتوقع أن تعتمد شركة النفط الوطنية الإيرانية، كإجراء مؤقت بينما تعمل على زيادة الإنتاج، إلى التصدير من صهاريج

## أونكتاد ترجح تعافي الاستثمار العالمي خلال 2021

إجمالي الناتج المحلي، فإنها ستقل أقل بنسبة 25 في المئة عن مستوياتها في 2019 في أعقاب العام الماضي الصعب، بحسب جيمس شانغ المسؤول في أونكتاد.

وتراجعت الاستثمارات في الدول المتقدمة خلال العام الماضي بنسبة 58 في المئة إلى 312 مليار دولار وهو أقل مستوى لها منذ 2003.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى تقهقر الاستثمارات في أوروبا بنسبة 80 في المئة العام الماضي عن مستواها في العام 2019، في حين كانت الولايات المتحدة أكثر الدول جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الماضي رغم تراجعها بنسبة 40 في المئة عن العام السابق.

وكانت الدول النامية في آسيا الوحيدة التي سجلت نموا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الماضي، كما كانت مصدرا ومقصدا لأكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشكلت كل من الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والهند أكبر 4 دول في العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الماضي بعد الولايات المتحدة. وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال العام الماضي بنسبة 6 في المئة بفضل التعافي السريع لنمو إجمالي الناتج المحلي.

وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وصلت سنغافورة في العام الماضي 91 مليار دولار وهو ما يعادل أربعة أمثال الاستثمارات في إندونيسيا.

عن المنظمة الأممية إن الاستثمار العالمي "سيستعيد بعض خسائر العام الماضي" من خلال النمو بمعدل يتراوح بين 10 و15 في المئة خلال العام الحالي.

منظمة أونكتاد  
الاستثمارات العالمية  
ستنمو بمعدل يتراوح بين 10 و15 في المئة



وكان الاقتصاد العالمي قد انكمش خلال العام الماضي بأكثر من 3 في المئة، لكن من المتوقع نموه بما يتراوح بين 5 و6 في المئة خلال العام الحالي بحسب تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ورغم النمو المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم مع نمو



في انتظار هزة في الأسواق